

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/

عبد العزيز ابراهيم الكنعان

الرقم الجامعي/

233001684

تحت إشراف/

أ.د. الفصيل عبد الحميد

أ.د. فايز جراد

2026م

قائمة المحتويات

1.	المقدمة.....	3
2.	أهمية أخلاقيات البحث	4
3.	المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي	5
4.	القضايا الأخلاقية في البحث العلمي	8
5.	القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي	11
6.	التطبيق العملي لأخلاقيات البحث في دراسة إدارة الأعمال	12
7.	الخلاصة	13
8.	المراجع	15

1. المقدمة

تعتمد المجتمعات الحديثة اعتمادًا كبيرًا على البحث العلمي للنهوض بالمعرفة، ومعالجة القضايا، وتيسير عملية صنع القرار في مختلف المجالات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية. ويُعدّ البحث العلمي حاليًا المصدر الرئيسي للمعلومات الموثوقة التي تستخدمها المؤسسات لتوجيه سياساتها، وتعزيز الإنتاجية، وتقوية قدرتها على مواجهة الصعوبات المتزايدة باستمرار. إلا أن القيمة الحقيقية للبحث العلمي لا تُحدد فقط بكمية المعرفة التي يُنتجها، بل أيضًا بمدى التزام الباحثين بالمبادئ التوجيهية الأخلاقية التي تُنظم كل خطوة من خطوات العملية، بدءًا من اختيار موضوع البحث وصولًا إلى نشر النتائج وتطبيقها (Chiclayo Padilla et al., 2025).

يشير مصطلح "أخلاقيات البحث" إلى مجموعة من القيم والمبادئ التوجيهية التي تُنظم سلوك الباحثين أثناء أداء عملهم، بما يضمن احترام حقوق جميع الأطراف المعنية، وتحقيق الموضوعية والنزاهة والشفافية في إنتاج المعرفة العلمية. وتشمل هذه الأخلاقيات احترام كرامة الإنسان، وخصوصية المشاركين، والإفصاح عن تضارب المصالح، والالتزام بالدقة في جمع البيانات وتحليلها، والمسؤولية العلمية والأخلاقية للباحث تجاه المجتمع والمؤسسات التي قد تعتمد على نتائج بحثه، وهو ما يتجاوز مجرد منع الانتحال أو تزوير البيانات. نظرًا للتطور السريع لتقنيات البحث، وانتشار النشر الإلكتروني، وتنامي التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الأجنبية، ازداد الاهتمام بأخلاقيات البحث العلمي بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. كما أدى استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في البحوث المعاصرة إلى ظهور عدد من التحديات الأخلاقية الجديدة التي تستدعي وضع قواعد ومبادئ توجيهية تُنظم أنشطة البحث، بما يضمن التوازن بين حماية الحقوق الفردية والمؤسسية وحرية البحث العلمي.

وبما أن غالبية الدراسات الإدارية تعتمد على بيانات من الموظفين أو المديرين أو العملاء أو المستثمرين، فإن أخلاقيات البحث تكتسب أهمية خاصة في مجال إدارة الأعمال. إضافةً إلى ذلك، يمكن أن تتأثر التكتيكات التنظيمية والسياسات الاقتصادية والقرارات الإدارية بشكل مباشر بنتائج هذه الدراسات. لذا، فإن أي قصور أخلاقي في عملية البحث قد يؤدي إلى خيارات خاطئة تضر بالأفراد أو المؤسسات، فضلًا عن تراجع الثقة في نتائج البحوث العلمية (Pournaras, 2023).

أصبح تعزيز ثقافة أخلاقيات البحث العلمي بين الباحثين وطلاب الدراسات العليا أمرًا بالغ الأهمية نظرًا للتغيرات الكبيرة التي طرأت على بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة، فضلًا عن الاعتماد المتزايد على التحول الرقمي، وتحليلات البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية. وتولي

المؤسسات اهتمامًا متزايدًا بحماية بياناتها الداخلية، التي باتت أكثر حساسية من ذي قبل. لذا، يجب على الباحثين الالتزام بأعلى معايير المساءلة المهنية، والسرية، والنزاهة.

مع ذلك، بات تطبيق المعايير الأخلاقية قبل قبول الأبحاث العلمية ذا أهمية متزايدة للجامعات ومعاهد البحوث والمؤسسات العلمية. وتتولى لجان أخلاقيات البحث، التي تُعنى بدراسة أهداف الدراسة وإجراءاتها وأساليب جمع البيانات ومدى احترامها لحقوق المشاركين، مسؤولية تحقيق ذلك. وقد أسهمت هذه اللجان إسهامًا كبيرًا في الحد من العديد من الممارسات غير الأخلاقية التي تؤثر سلبًا على جودة المخرجات العلمية، وفي تعزيز الثقة في نتائج البحوث المنشورة (Liu et al., 2024).

إن أخلاقيات البحث لا تؤثر على الباحث فحسب، بل على الجامعة ومؤسسة البحث والمجتمع ككل. فالبحوث التي تُجرى وفقًا للمبادئ التوجيهية الأخلاقية أكثر عرضةً للقبول من قبل المجتمع العلمي، وتُسهم في تقدم المعرفة، وترفع من مكانة المؤسسة الأكاديمية التي ينتمي إليها الباحث. في المقابل، قد تُخلف الدراسات التي تشوبها التحيزات أو الانتحال أو التلاعب آثارًا سلبية طويلة الأمد، مثل سحب النتائج المنشورة أو تراجع الثقة في الباحث والمؤسسة التي يُمثلها. وفقًا لهذا المنظور، يتشارك الباحثون والمؤسسات الأكاديمية وهيئات التمويل والجمعيات العلمية مسؤولية الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. ولإنتاج بحوث علمية عالية الجودة ذات فائدة عملية حقيقية، يُعدّ كل طرف من هذه الأطراف أساسيًا في بناء ثقافة النزاهة العلمية وتوفير بيئة بحثية قائمة على الثقة والانفتاح والاحترام المتبادل.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لأخلاقيات البحث العلمي من منظور إدارة الأعمال. ويشرح مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها، ويستعرض مبادئها الأساسية، ويدرس أهم المعضلات الأخلاقية التي قد يواجهها الباحثون أثناء عملهم، ويسرد أهم القوانين واللوائح المتعلقة بالبحث العلمي. بعد ذلك، يُقدّم التقرير نموذجًا عمليًا يوضح كيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية في البحث الإداري. ولتحقيق التوازن بين النمو العلمي واحترام القيم الإنسانية والمهنية، يهدف التقرير أيضًا إلى تسليط الضوء على دور أخلاقيات البحث العلمي في تحسين جودة الدراسات العلمية ودعم عمليات صنع القرار المؤسسي (Mastroleo & Bianchini, 2024).

2. أهمية أخلاقيات البحث

تقل قيمة أي دراسة إذا لم تُجرَ وفقًا للمعايير الأخلاقية المقبولة في الأوساط العلمية، بغض النظر عن مدى دقة المنهجية أو تطور أدوات التحليل الإحصائي. ولذلك، تُعدّ أخلاقيات البحث من أهم المعايير التي تستخدمها المؤسسات الأكاديمية والمنشورات العلمية لتقييم الأبحاث قبل قبولها أو نشرها.

ويُعدّ تعزيز مصداقية النتائج العلمية أحد الأسباب الرئيسية لأهمية أخلاقيات البحث. إذ تصبح النتائج أكثر جدارة بالثقة والاعتماد لدى الباحثين الآخرين وصنّاع القرار عندما يلتزم الباحثون بالنزاهة والشفافية طوال فترة البحث. كما يُسهم الالتزام الأخلاقي في الحدّ من السلوكيات غير الأخلاقية والعيوب المنهجية التي قد تُضلل المجتمع العلمي أو تؤدي إلى نتائج خاطئة.

تُسهم أخلاقيات البحث في حماية المشاركين في الدراسات العلمية. إذ تجمع العديد من دراسات إدارة الأعمال بيانات مالية أو مهنية أو شخصية قد تؤثر على المشاركين في حال إساءة استخدامها أو الكشف عنها. لذا، يُعدّ من أهم الواجبات الأخلاقية للباحثين حماية سرية هذه البيانات واحترام خصوصية أصحابها. من العوامل الحاسمة الأخرى أن اتباع المبادئ التوجيهية الأخلاقية يُسهم في بناء علاقة ثقة بين المشاركين والباحثين. فعندما يطمئن الأفراد إلى أن بياناتهم ستُستخدم حصراً لأغراض علمية ولن تُساء استخدامها بما يُعرّض مصالحهم الشخصية أو المهنية للخطر، يشعرون بالراحة عند مشاركة المعلومات. وتؤثر هذه الثقة تأثيراً مباشراً على جودة البيانات التي يجمعها الباحث، مما يُنتج نتائج دراسة أكثر دقة وموثوقية.

ومن العوامل المهمة الأخرى في حماية حقوق الملكية الفكرية أخلاقيات البحث. فمن خلال الاستشهاد بالمصادر وتوثيقها بشكل صحيح، يُضمن احترام أعمال الباحثين السابقين. وإلى جانب منع الانتحال، الذي يُعدّ من أخطر المخالفات الأكاديمية، يُشكّل هذا عنصراً أساسياً من عناصر النزاهة العلمية لأنه يُظهر تقدير الباحث للعمل الفكري (Pizzolato & Dierickx, 2024).

3. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

إن هذه المبادئ ليست مجرد توجيهات نظرية، بل هي إرشادات عملية تدعم الباحثين في إجراء دراساتهم بطريقة سليمة علمياً، مع الحفاظ على حقوق المشاركين، والالتزام بمعايير المعرفة العلمية. ومع التطور المستمر لإجراءات البحث العلمي، وتوسع نطاق تطبيقاتها، وتزايد تأثير نتائجها على الجوانب الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، اكتسبت هذه المبادئ أهمية متزايدة.

ويُعدّ الالتزام بهذه المعايير أحد أهم مقاييس كفاءة الباحث والتزامه بالمسؤولية العلمية. ففعالية الدراسة مرهونة بالالتزام الباحث بالسلوك الأخلاقي طوال عملية البحث، بالإضافة إلى صحة المنهجية ودقة التحليل الإحصائي. ونتيجة لذلك، يُعزز التمسك بهذه القيم ثقة المجتمع الأكاديمي في نتائج البحوث المنشورة، ويُسهم في إنتاج معرفة علمية موثوقة.

الأمانة العلمية

يُظهر ذلك التزام الباحث بالصدق عند عرض البيانات والنتائج، وتجنبه أي إجراءات قد تُضلل القارئ أو تُشوّه الحقائق العلمية. وللحفاظ على النزاهة العلمية، يجب على الباحث عرض البيانات بأمانة، دون تزيف أو تحريف، مع توثيق المفاهيم والاقتباسات بشكل صحيح وفقاً لمصادرها الأصلية باستخدام أساليب التوثيق المتعارف عليها.

يُعدّ توثيق المراجع جانباً واحداً فقط من جوانب النزاهة العلمية؛ إذ يشمل جميع مراحل عملية البحث، بدءاً من تحديد تحدي الدراسة، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وصولاً إلى عرض النتائج ومناقشتها. لا يُضيف الباحث النزاهة بيانات مُزيّفة لتضخيم استنتاجات الدراسة، ولا يتجاهل النتائج التي لا تتوافق مع توقعاته. بل يُبلغ عن جميع النتائج كما تم اكتشافها، حتى لو كانت تُخالف نظرياته الأصلية.

نظراً لتأثير الدراسات المباشر على قرارات الاستثمار والإدارة، تُعدّ النزاهة العلمية بالغة الأهمية في مجال إدارة الأعمال. فقد يتأثر أداء الشركة وقدرتها التنافسية مستقبلاً سلباً إذا اتخذت الإدارة قرارات خاطئة نتيجة التلاعب بنتائج بحث يقيس أداء الموظفين أو رضا العملاء. ونتيجة لذلك، فإن الحفاظ على النزاهة العلمية هو التزام مهني وأخلاقي تجاه الشركة والمجتمع.

النزاهة العلمية

يشمل ذلك التزام الباحث بالقيم المهنية في كل مرحلة من مراحل البحث. يحرص الباحث الأخلاقي على ضمان حيادية الدراسة، واختيار أدوات البحث المناسبة، وإجراء تحليل موضوعي للبيانات، والكشف عن أي متغيرات قد تؤثر على النتائج.

وللحفاظ على النزاهة العلمية، يجب على الباحثين تحمل مسؤولية نتائجهم والشفافية بشأن الأخطاء أو النواقص. تتطلب النزاهة من الباحث، في حال اكتشافه خطأً في البيانات أو التحليل بعد النشر، الكشف عنه وتصحيحه بدلاً من إخفائه حفاظاً على مكانته الأكاديمية.

ومن أمثلة النزاهة أيضاً احترام حقوق أعضاء فريق البحث، وتقدير مساهماتهم الحقيقية، والامتناع عن الكشف عن أسماء من لم يشاركوا في الدراسة أو إغفال الباحثين الذين ساهموا فعلياً في إنجازها. يُسهم ذلك في تحسين جودة المخرجات العلمية، ويعزز بيئة من العدالة والاحترام بين فرق البحث.

الموضوعية والحياد

يشير هذا إلى أن الباحث لا يعتمد على القيود المؤسسية أو التحيزات الشخصية أو المصالح الخاصة عند تفسير النتائج، بل يعتمد على البيانات والأدلة.

وبغض النظر عما إذا كانت الأدلة تؤكد فرضيات الدراسة أو تنفيها، يجب على الباحث تقييم جميع البيانات على قدم المساواة لتحقيق الحياد. وللوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، ينبغي اختيار العينة وأدوات البحث وفقاً لمعايير علمية دقيقة، دون تفضيل أي فئة معينة.

قد تمارس المؤسسة التي تجري الدراسة ضغوطاً على الباحث في مجال أبحاث إدارة الأعمال، لا سيما إذا كان للنتائج تأثير محتمل على سمعة المؤسسة أو صورتها أو أدائها المالي. وهنا تبرز أهمية الموضوعية. فالهدف الرئيسي للدراسة هو اكتشاف الحقيقة، وليس دعم وجهات نظر محددة، لذا يجب على الباحث مقاومة هذه الضغوط والحفاظ على استقلاليته العلمية.

السرية وحماية المعلومات

تشير السرية إلى التزام الباحث بحماية جميع البيانات التي يتم جمعها من المشاركين واستخدامها حصراً للأهداف التي وافقوا عليها.

قد تتضمن الدراسات الإدارية معلومات تتعلق بأجور الموظفين، وتقييمات الأداء، والخطط الاستراتيجية، أو البيانات المالية للمؤسسة - وهي معلومات قد يترتب على إفشائها عواقب وخيمة. لذا، يجب على الباحثين اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان حفظ البيانات بشكل آمن، واستخدام تقنيات الحماية الإلكترونية المناسبة، وقصر الوصول إليها على الأشخاص المصرح لهم فقط. عند نشر النتائج، يجب حذف أي معلومات قد تكشف هوية المشاركين. ما لم يُبَدِّ الأفراد أو المؤسسات موافقتهم الصريحة، يجب عرض البيانات بشكل إجمالي دون الكشف عن أسمائهم.

الموافقة المستنيرة

هذا يعني أنه بعد تزويد المشاركين بكافة المعلومات المتعلقة بأهداف الدراسة، وطبيعة مشاركتهم، ومدتها، والفوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة، وكيفية استخدام البيانات، يحصل الباحث على موافقتهم.

ينبغي أن يتمتع المشاركون بحرية كاملة في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي تبعات، ويجب أن تُمنح هذه الموافقة طواعيةً دون أي إكراه أو ضغط.

تكتسب هذه الفكرة أهمية خاصة عند البحث في مواضيع حساسة كالسعادة الوظيفية، والأداء الوظيفي، أو تقييم القيادة الإدارية، إذ قد يشعر بعض المشاركين بالقلق حيال تأثير آرائهم على مستقبلهم الوظيفي. لذا، يجب على الباحث أن يطمئن المشاركين بأن بياناتهم ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

العدالة والمساواة

يقصد بالعدالة أن يتعامل الباحث مع جميع المشاركين على قدم المساواة، دون تمييز بسبب الجنس أو العمر أو الجنسية أو المركز الوظيفي أو أي اعتبارات أخرى لا ترتبط بطبيعة الدراسة. كما ينبغي أن تكون فرص المشاركة متاحة لجميع أفراد المجتمع المستهدف وفق معايير علمية واضحة.

وتظهر أهمية العدالة كذلك عند توزيع فوائد البحث أو مخاطره، بحيث لا تتحمل فئة معينة جميع الأعباء بينما تستفيد فئة أخرى فقط من نتائج الدراسة. كما يجب أن تكون عملية اختيار العينة مبنية على أسس منهجية سليمة تضمن تمثيل جميع الفئات ذات العلاقة.

المسؤولية المجتمعية

لا تنتهي مسؤولية الباحث عند نشر الدراسة، بل تمتد إلى مراعاة الآثار المحتملة لنتائجها على المجتمع والمؤسسات. فالنتائج العلمية قد تؤثر في السياسات العامة، أو في قرارات الشركات، أو في حياة العاملين والعلماء، ولذلك ينبغي على الباحث التفكير في النتائج المتوقعة قبل نشرها، والتأكد من أن عرضها لا يؤدي إلى الإضرار بالأفراد أو نشر معلومات قد يساء استخدامها.

كما يتحمل الباحث مسؤولية توضيح حدود الدراسة، وعدم المبالغة في تعميم النتائج على مجتمعات أو ظروف تختلف عن البيئة التي أجريت فيها الدراسة، لأن التعميم غير العلمي قد يقود إلى قرارات غير مناسبة ويقلل من القيمة التطبيقية للبحث (Lindemann & Häberlein, 2023).

4. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

ساهمت عوامل عديدة في تعقيد هذه المشكلات، منها ازدياد التنافس على النشر العلمي، وتشديد متطلبات الترقية الأكاديمية، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في جمع البيانات وتحليلها. ويُعد الانتحال، وهو استخدام أفكار أو مواد أو نتائج باحث آخر دون الإشارة إلى مصادرها الأصلية، من أبرز هذه المشكلات. إذ يلحق هذا السلوك ضرراً بسمعة الباحث ومؤسسته، وهو انتهاك صارخ لحقوق الملكية الفكرية. وفي محاولة لمكافحة الانتحال والاقتباسات غير المصرح بها، بدأت الجامعات باستخدام تطبيقات إلكترونية متخصصة.

ويُعدّ تزيف البيانات مشكلة أخرى. فبعض الباحثين، سعيًا منهم للحصول على نتائج تدعم فرضيات دراستهم، يُغيّرون البيانات أو يُضيفون إليها بيانات خاطئة. ويُعتبر هذا السلوك من أخطر المخالفات الأخلاقية، إذ يؤدي إلى إنتاج معلومات علمية زائفة قد يعتمد عليها باحثون آخرون أو صنّاع القرار، مما يلحق أضراراً جسيمة بالمجتمع ككل. نظرًا لإمكانية ظهور التحيز البحثي في اختيار العينة، أو تصميم الأدوات، أو تفسير النتائج، فإنه يُشكل معضلة أخلاقية خطيرة. وسواء كان التحيز مقصودًا أم غير مقصود، فإنه يُقلل دائمًا من دقة النتائج ويُضعف قدرتها على عكس الواقع.

وتُعد انتهاكات خصوصية المشاركين مشكلة متنامية أخرى، لا سيما مع استخدام قواعد البيانات الرقمية والاستبيانات الإلكترونية. فقد يتم الكشف عن البيانات نتيجةً لقصور في إجراءات الأمان، أو استخدامها لأغراض أخرى غير تلك التي وافق عليها المشاركون. وهذا يؤكد على أهمية التزام الباحثين بأدق المعايير المتعلقة بسرية البيانات وأمن المعلومات.

ويُعد الانتحال وتلفيق البيانات مثالين فقط على المعضلة الأخلاقية في البحث العلمي؛ كما تُعد تضارب المصالح، الذي يُعد الآن من أكثر المواضيع إثارةً للجدل في الأوساط الأكاديمية، مثالًا آخر. ويُعرف تضارب المصالح بأنه أي علاقة مالية أو مهنية أو شخصية قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على موضوعية الباحث أثناء الدراسة أو على تفسير نتائجها. على سبيل المثال، قد يكون الباحث موظفًا لدى المنظمة التي تُجري الدراسة، أو يحصل على تمويل من منظمة تتوقع نتائج محددة، أو تربطه علاقات مباشرة بإدارة المنظمة. في كل هذه الحالات، من الضروري توضيح هذه العلاقات لكي يتمكن القراء من تقييم موضوعية الدراسة. إن وجود تضارب في المصالح في الدراسة لا يعني بالضرورة أنها خاطئة؛ بل تكمن المشكلة في كيفية إخفاء هذه المصالح عن المجتمع العلمي. ونتيجة لذلك، تدعم غالبية المجالات العلمية الدولية مبدأ الشفافية من خلال إلزام الباحثين بتقديم بيان يوضح ما إذا كان لديهم أي تضارب في المصالح قبل الموافقة على نشر أعمالهم.

يُعدّ النشر المكرر، الذي يحدث عندما ينشر الباحث نفس البحث، أو أجزاء كبيرة منه، في العديد من المجالات العلمية دون الإفصاح عن هذه المعلومات، مشكلة أخرى برزت في السنوات الأخيرة. إن دقة مراجعات الأقران والتحليلات التلوية، التي تعتمد على كمية الأوراق المنشورة، تتأثر سلبًا بهذا النهج، الذي يعطي أيضًا صورة خاطئة عن الإنتاج العلمي للباحث ويؤدي إلى تكرار غير ضروري للمعرفة المنشورة.

يُقَوِّض هذا الأمر الثقة في شرعية المخرجات العلمية، ويُشكِّك في مبدأ الإنصاف بين فرق البحث. ونتيجةً لذلك، وضعت العديد من المؤسسات الأكاديمية شروطًا صارمةً للتأليف، تربطها بالمشاركة الفعالة في تصميم البحث، وجمع البيانات، وتحليلها، وكتابة البحث نفسه.

ويُعدّ الاستخدام غير الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في الدراسات العلمية قضيةً معاصرةً أخرى. فقد أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات، وإنشاء الرسوم البيانية والصور، وكتابة أجزاء من الأبحاث، متاحةً بسهولة. ورغم أن استخدام هذه التقنيات بإهمال قد يؤدي إلى نشر مواد مُضلَّلة أو كتابة نصوص لا يتحمَّل الباحث أي مسؤولية علمية عنها، إلا أنها تُتيح أيضًا فرصةً لتطوير الدراسات العلمية. ونتيجةً لذلك، بدأت المؤسسات الأكاديمية والمنشورات العلمية بوضع مبادئ توجيهية للتحكم في استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، مُشدِّدةً على أن الباحث هو المسؤول في نهاية المطاف عن محتوى الدراسة. إضافةً إلى ذلك، يُعدّ سوء استخدام البيانات مشكلةً خطيرة. فبدون إذن المشاركين، قد يُشارك الباحثون البيانات التي حصلوا عليها لغرض مُحدَّد مع جهات خارجية، أو يستخدمونها لأغراض أخرى. من الواضح أن حقوق المشاركين تُنتهك في هذا النشاط، لا سيما في البحوث التي تتضمن بيانات مالية أو تجارية أو شخصية.

كما أن اختيار العينة قد يثير مخاوف أخلاقية. فلتسهيل الوصول إلى الدراسة أو لتجنب نتائج لا تتوافق مع توقعاتهم، قد يختار الباحثون عمدًا مشاركين يعتقدون أنهم سيقدمون إجابات تدعم فرضيات الدراسة. وبسبب هذا النوع من التحيز، تفقد الدراسة قدرتها على تمثيل المجتمع بدقة وشمولية.

ويُعدّ التفسير المفرط للنتائج مشكلةً أخرى. إذ يميل بعض الأكاديميين إلى تعميم نتائج الدراسة على فئات سكانية أخرى غير فئة الدراسة الأصلية، أو إلى إعطاء استنتاجات الدراسة وزنًا أكبر مما تسمح به الأدلة. ولأن ذلك قد يدفع صانعي القرار إلى الاعتماد على استنتاجات غير مدعومة بأدلة كافية، فإن هذه الممارسة غير أخلاقية. ولمعالجة هذه المشكلات، يجب على الجامعات تعزيز ثقافة النزاهة العلمية، وإنشاء برامج تدريبية مستمرة للباحثين وطلاب الدراسات العليا، وتفعيل دور لجان أخلاقيات البحث العلمي في الإشراف على تنفيذ الدراسات وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية المتعارف عليها (Chatfield & Law, 2024).

5. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

تهدف هذه المنهجية إلى حماية المشاركين، وضمان جودة البحث، وتعزيز الثقة في النتائج. وقد وُضعت هذه القواعد استجابةً لحالات عديدة من الانتهاكات الأخلاقية الجسيمة في الماضي، مما دفع المجتمع العلمي إلى وضع مبادئ توجيهية أكثر صرامة لأخلاقيات البحث.

تعتمد الجامعات ومعاهد البحوث على لجان أخلاقيات البحث كأحدى أهم أدواتها التنظيمية. تفحص هذه اللجان كل دراسة قبل البدء بها للتأكد من أن أهدافها ومنهجياتها وأدواتها لا تنتهك حقوق المشاركين أو تعرضهم لمخاطر غير ضرورية. كما تفحص خطط حماية البيانات، ونماذج الموافقة المستنيرة، وإجراءات السرية، ولن تسمح ببدء أي دراسة إلا بعد استيفاء جميع الشروط الأخلاقية.

ولأنها لا تقتصر مهمتها على تحديد المخالفات فحسب، بل تساعد الباحثين أيضًا على تحسين تصميمات دراساتهم، والحد من المخاطر المحتملة، وضمان الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة، فإن هذه اللجان تُسهم في تحسين جودة البحث العلمي. ويُعدّ الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية في البحث العلمي مبدأً توجيهيًا بالغ الأهمية. تؤكد هذه المعايير على أهمية حماية خصوصية المشاركين، واحترام كرامتهم، وضمان حقهم في معرفة هدف الدراسة وتفاصيل مشاركتهم. وقد أصبحت هذه الأفكار أساسية في معظم الأنظمة الجامعية حول العالم.

يُعدّ التوثيق العلمي أحد أهم العناصر التنظيمية لأخلاقيات البحث. فبالإضافة إلى تنظيم المراجع، يُسهم الالتزام بمعايير التوثيق المعتمدة، مثل نظام APA، في حماية حقوق الملكية الفكرية، وتجنّب الانتحال، وتمكين الباحثين من فحص المصادر الأصلية والتحقق من صحة البيانات الواردة في الدراسة.

كما تتبنى العديد من الجامعات مدونات سلوك بحثي تُحدّد حقوق الباحثين وواجباتهم. وتشمل هذه المدونات النزاهة، والموضوعية، وسرية البيانات، والإفصاح عن تضارب المصالح، وإجراءات التعامل مع المخالفات الأخلاقية. تُساعد هذه المعايير في توحيد الإجراءات داخل المؤسسات الأكاديمية، وتوفّر للباحثين مرجعًا واضحًا عند مواجهة المعضلات الأخلاقية المعقدة.

وتزيد حساسية البيانات المُعالجة في مجال إدارة الأعمال من أهمية هذه المتطلبات. فغالبًا ما تتضمن الدراسات بيانات مالية واستراتيجية وتنظيمية، وقد يؤدي الكشف عنها إلى الإضرار بقدرة المؤسسات على المنافسة أو تحقيق الربح. ونتيجةً لذلك، فإنّ الالتزام بالمعايير الأخلاقية لا يحمي المشاركين فحسب، بل يدعم أيضًا مصالح المؤسسات والشركات، ويعزز ثقتها بالباحثين.

وتساعد هذه المبادئ التوجيهية المؤسسات على ترسيخ ثقافة البحث العلمي إلى جانب الوقاية. كما أنها تحفز الباحثين على اتباع المنهج العلمي وإجراء دراسات تتسم بالشفافية والموضوعية، مما يؤثر إيجابًا

6. التطبيق العملي لأخلاقيات البحث في دراسة إدارة الأعمال

يمكن توضيح تطبيق أخلاقيات البحث من خلال دراسة افتراضية بعنوان "أثر التحول الرقمي على أداء الشركات". ففي مرحلة تصميم الدراسة يلتزم الباحث بتحديد الأهداف بصورة دقيقة ومحايدة، مع اختيار منهجية بحث مناسبة تحقق أهداف الدراسة دون تحيز (Khan et al., 2021).

وعند اختيار العينة يجب أن تعتمد العملية على معايير علمية تضمن تمثيل المجتمع المستهدف بصورة عادلة، بحيث تشمل العينة موظفين من مستويات وأقسام مختلفة للحد من التحيز وتحسين دقة النتائج.

وقبل جمع البيانات ينبغي الحصول على موافقة المشاركين بعد توضيح أهداف الدراسة وطبيعة المشاركة ومدة جمع البيانات واستخداماتها، مع التأكيد على أن المشاركة طوعية ويمكن الانسحاب في أي وقت.

كما يجب الحفاظ على سرية البيانات التي قد تتضمن تقييمات الموظفين وآراءهم حول بيئة العمل أو مستوى التحول الرقمي في الشركة، وذلك من خلال تخزين المعلومات بشكل آمن وقصر الوصول إليها على الأشخاص المصرح لهم.

وفي مرحلة التحليل يلتزم الباحث بعرض النتائج كما هي دون حذف النتائج المخالفة لتوقعاته أو تعديلها. وإذا أظهرت البيانات أن التحول الرقمي لم يؤدي إلى تحسين الأداء بالشكل المتوقع، فيجب الإبلاغ عن ذلك بموضوعية

(Kolstoe & Pugh, 2024).

7. الخلاصة

نظرًا لاعتماد أبحاث إدارة الأعمال بشكل كبير على البيانات المُجمّعة من الموظفين والعلماء والمديرين والمستثمرين - وهي بيانات قد تكون حساسة أو تؤثر بشكل مباشر على أداء المؤسسة وسمعتها - فإن هذه الإجراءات بالغة الأهمية.

ولتوضيح كيفية تطبيق أخلاقيات البحث، دعونا نتناول دراسة افتراضية بعنوان "أثر التحول الرقمي على تحسين الأداء المؤسسي للشركات السعودية". تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الأداء المؤسسي في الشركات ومدى تبني التحول الرقمي.

أولاً: اختيار موضوع البحث

يُعدّ اختيار موضوع البحث الخطوة الأولى نحو الممارسة الأخلاقية. فبدلاً من الاكتفاء بتلبية المتطلبات الأكاديمية أو السعي وراء الثروة الشخصية، ينبغي على الباحثين اختيار موضوع ذي قيمة علمية كبيرة ويساهم في حل مشكلة واقعية.

ولضمان أصالة موضوع البحث وتجنب تكرار الأبحاث المنشورة سابقاً والتي تفتقر إلى إسهام علمي واضح، يجب على الباحثين أيضاً إجراء فحص دقيق للأدبيات العلمية. يساعد هذا في توجيه الجهود العلمية نحو توليد معرفة جديدة تُفيد المجتمع العلمي، ويُسهّم في تجنب تكرار الدراسات غير الضروري.

ثانياً: يأتي تصميم الدراسة في المرتبة الثانية

يبدأ الباحث التخطيط للدراسة بعد تحديد موضوعها. وفي هذه الحالة، يصبح الحفاظ على النزاهة العلمية أمراً بالغ الأهمية. فبدلاً من اختيار منهجية محددة لمجرد أنها قد تُحقق النتائج المرجوة، ينبغي أن تكون المنهجية العلمية ملائمة لطبيعة موضوع البحث.

يجب صياغة مواضيع الدراسة وفرضياتها بموضوعية تامة، بعيداً عن أي تحيزات مؤسسية أو شخصية. هدف الباحث هو الوصول إلى الحقيقة العلمية استناداً إلى البيانات والأدلة، وليس إثبات معتقداته الشخصية. ولضمان صحة النتائج وموثوقيتها، يجب تجهيز معدات البحث وفقاً لمعايير علمية دقيقة.

ثالثاً: اختيار مجتمع الدراسة والعينة

يعد اختيار العينة من أكثر المراحل التي قد تتعرض للتحيز إذا لم يلتزم الباحث بالمعايير الأخلاقية. ولذلك يجب أن يتم اختيار أفراد العينة وفق أسس علمية تضمن تمثيل المجتمع المستهدف بصورة عادلة.

فإذا كانت الدراسة تستهدف موظفي الشركات السعودية، فمن غير المناسب أن تقتصر العينة على شركة واحدة أو على الموظفين في الإدارة العليا فقط، لأن ذلك قد يؤدي إلى نتائج غير ممثلة للواقع. كما ينبغي أن يوضح الباحث أسباب اختيار حجم العينة والطريقة المستخدمة في اختيارها، سواء كانت عشوائية أو طبقية أو غيرها، حتى يتمكن القارئ من تقييم جودة المنهجية المستخدمة.

1. Chatfield, K., & Law, E. (2024). *'I should do what?' Addressing research misconduct through values alignment*. Research Ethics, 20(2), 287–302. <https://doi.org/10.1177/17470161231224481>
2. Kolstoe, S. E., & Pugh, J. (2024). *The trinity of good research: Distinguishing between research integrity, ethics, and governance*. Accountability in Research, 31(8), 1222–1241. <https://doi.org/10.1080/08989621.2023.2239712>
3. Lindemann, T., & Häberlein, L. (2023). *Contours of a research ethics and integrity perspective on open science*. Frontiers in Research Metrics and Analytics, 8, 1052353. <https://doi.org/10.3389/frma.2023.1052353>
4. Pizzolato, D., & Dierickx, K. (2024). *A multi-dimensional learning strategy to foster research integrity*. Research Ethics, 20(2), 303–320. <https://doi.org/10.1177/17470161231198666>
5. Mastroleo, I. D., & Bianchini, A. D. (2024). *Responsible conduct in scientific research: Current definitions of integrity and scientific misconduct*. Tempus – Actas de Saúde Coletiva, 12(4), 225–266.
6. Liu, X., Guo, Y., Gao, W., Xie, Y., Zhao, H., & Du, J. (2024). *Current situation and influence factors of scientific integrity in China: A multicenter survey*. Asia-Pacific Journal of Oncology Nursing, 11(2), 100365. <https://doi.org/10.1016/j.apjon.2023.100365>
7. Pournaras, E. (2023). *Science in the era of ChatGPT, large language models and generative AI: Challenges for research ethics and how to respond*. AI and Ethics, 3, 1–12.
8. Chiclayo Padilla, H. J., Hilario-Vargas, J., Vela Meléndez, L., & Rios Villacorta, M. A. (2025). *Ética e integridad en la investigación universitaria apoyada con inteligencia artificial: Revisión sistemática de literatura*. Revista de Ciencias Sociales, 32(2).